واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة (2007–2015)

الدكتور: شعباني لطفي
أستاذ محاضر –أ-
جامعة بومرداس

الأستاذة: زرقواد وسام
طالبة دكتوراه
جامعة بومرداس -

الملخص

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من بين الأجهزة التي قامت باستحداثها السلطات الجزائرية في بداية التسعينيات. وذلك، في إطار الاستراتيجية المتبعة بهدف التخفيض من معدلات البطالة في أوساط الشباب عن طريق حثهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وبغية قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدورها بشكل جيد، أوكلتها السلطات الجزائرية تسيير عدة طرق لتمويل المشاريع المستحدثة وتسيير الحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تجدر الإشارة إلى أن الدراسة وإحصاءاتها تخص ولاية بومرداس.

الكلمات المفتاحية: الحوافز الجبائية ; الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ; المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ;

Résumé

L’agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes, est l’un des organes créé par les autorités algériennes au début des années quatre-vingt-dix. Et cela, dans le cadre de la stratégie suivie afin de réduire le chômage chez les jeunes en les encourageant à créer des petites et moyennes entreprises. Pour ce faire, L’agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes à vue à son tour, confié par les autorités algériennes un certain nombre de moyens pour financer les projets développés dans les petites et moyennes entreprises, et la gestion des incitations fiscales qui leur sont accordés. Il convient de noter

que l'étude et les statistiques relatives à la willaya de Boumerdes.

Mots clés: avantages fiscaux ; L'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes ; les petites et moyennes entreprises ;

مقدمة

شرعت الجزائر منذ بداية التسعينيات باستحداث مجموعة من الهياكل والأجهزة التي تسعى لتحقيق الأهداف التنموية للدولة والتي ترمي إلى تشجيع الاستثمارات المنتجة والفاعلة في الاقتصاد، ومن بين الحلول المقترحة، ظهر جليا الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بالاستثمار وتحقيق مختلف أنواع التنمية، من اقتصادية واجتماعية ومستدامة.

من بين الهيئات المستحدثة ضمن ذلك نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي كان لها دور في تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال وتشجيعه على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من خلال توفيرها للدعم المالي اللازم لإنشاء هذه المشاريع، وتمكينها في إطار ذلك من الاستفادة من تشكيلة متنوعة من التحفيزات الجبائية وفي مختلف مراحل نشاط المؤسسة.

إشكالية البحث

سيتم من خلال هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس؟

أهداف البحث

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البحث في النقاط الآتية :

- عرض الأشكال المختلفة للحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة لتشجيع الاستثمار بصفة عامة، واستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛

- توضيح مدى أهمية الحوافز الجبائية وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- معرفة كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحقق أهدافها الاستثمارية؛
- إثبات الدور الذي تساهم به الحوافز الجبائية في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من مستويات التشغيل في ولاية بومرداس.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل القطاع الذي تعول عليه الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، واتخاذه كبديل لقطاع المحروقات خاصة في ظل الأوضاع السائدة مع انخفاض أسعار البترول وتراجع إيرادات الدولة الناتجة عن الجباية البترولية.
تجدر الإشارة إلى أنه تم تحليل إحصاءات الفترة 2007-2015 بغرض تحديد تأثير الحوافز الجبائية الممنوحة على الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس بدرجة خاصة.

فرضيات البحث

كإجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة و مختلف الأسئلة المتفرعة تم صياغة الفرضيات الآتية :

- تؤدي الحوافز الجبائية إلى زيادة عدد مناصب الشغل المنشأة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعمل الحوافز الجبائية على زيادة الوفرات المالية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقسيمات البحث

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى العناصر التالية :

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحفيز الجبائي؛
- تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- تطور الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بومرداس وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007- 2015).

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحفيز الجبائي

سيتم التطرق إلى كل من مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم التحفيز الجبائي.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فيما يلي مجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ببعض بلدان العالم ومن ثم عرض التعريف الجزائري لهذه المؤسسات.

1-1 تعريف الولايات المتحدّة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يصنف البنك الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات كمؤسسات صغيرة ومتوسطة عند تحقيقها معيار الاستقلالية في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب معين في السّوق.[1]

فتصنف المؤسسات بأنها صغيرة بالنسبة للمؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة إذا حققت رقم أعمال سنوي بين مليون و5 ملايين دولار أمريكي، كما تصنف المؤسسات التجارية بالجملة كصغيرة إذا حققت رقم أعمال سنوي بين 5 ملايين و15 مليون دولار أمريكي، أما المؤسسات الصناعية تكون صغيرة إذا وظفت 250 عامل أو أقل.

2-1 تعريف الاتّحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد الأوروبي في 1996/04/03، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير من عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية. وتم تعديل التعريف في 06 مايو 2003، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 01 جانفي 2005 .[2]

والجدول رقم (1) يلخص تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (1): تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي ابتداء من 01 جانفي 2005

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة صغيرة جدا	من 1 إلى 9	أقل من 2 مليون أورو	أقل من 2 مليون أورو
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 ملايين أورو	أقل من 10 ملايين أورو
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 43 مليون أورو
مؤسسة كبيرة	أكثر من 250	أكثر من 50 مليون أورو	أكثر من 43 مليون أورو

Source : Pierre Célier, **Op.cit**., p : 01, consulté le 20/06/2016

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسات في الاتّحاد الأوروبي تعتبر صغيرة ومتوسطة عند تشغيل أقل من 250 عامل ورقم أعمال لا يزيد عن 50 مليون أورو ومجموع الميزانية أقل من 43 مليون أورو.

3-1 التعريف الجزائري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

صدر تعريف رسمي وقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تلخيص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول رقم(2)

الجدول رقم (2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال(دج)	مجموع الميزانية(دج)
المصّغرة	من01 إلى 09 عمال	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
الصغيرة	من10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المتوسطة	من50 إلى 250 عامل	بين200 مليون ومليارين	بين100 مليون و500 مليون

المصدر: المادة 04، 05، 06 و07 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرة في 15 ديسمبر 2001، العدد 77.

ركز التعريف الجزائري وفق القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أربعة معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدد العمّال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية (مجموع الميزانية)، والتي هي بمثابة معايير كمية. ومعيار نوعي متمثل في الاستقلالية.

2- مفهوم الحوافز الجبائية

سيتم التعرض فيما يلي إلى كل من تعريف الحوافز الجبائية وأهدافها.

2-1 تعريف الحوافز الجبائي

تعرف التحفيزات الجبائية بأنها عبارة عن "تخفيض في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس".[3]

تتطلب الاستفادة من إجراءات التحفيز الجبائي توفر مجموعة من الشروط في المؤسسة كتوظيف عدد معين من العمال، أو ممارسة نشاط بقطاع معين يدخل ضمن أهداف الدولة لترقيته، أو إنشاء مؤسسات في مناطق تهدف الدولة إلى تنميتها وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2-2 أهداف التحفيز الجبائي

يمكن تلخيص أهداف التحفيز الجبائي فيما يلي:

2-2-1 الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي

يؤدي وضع الحوافز الجبائية من طرف الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية يذكر منها:[4]

- تنمية الاستثمار عن طريق تشجيع الحوافز الجبائية لتراكم رؤوس الأموال، وذلك من خلال تخفيف هذه الحوافز للعبء الجبائي ومن ثم حجم التكاليف، نظرا لعدم تحقيق المؤسسات نتائج مهمة في سنواتها الأولى.
- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا. وذلك، من خلال تنمية الاستثمار الذي يؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي والفروع الانتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وعليه ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة وبالتالي رفع حجم الحصيلة الضريبية.

2-2-2 الأهداف اجتماعية للحوافز الجبائية

يعد التخفيض من معدلات البطالة من بين أهم أهداف الحوافز الجبائية، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات الجبائية تشجيع التشغيل عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة. فتمكن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص من توفير موارد مالية، حيث يسمح إعادة استثمار هذه الموارد بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، تتطلب تشغيل يد عاملة جديدة. إضافة إلى المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمار نحو المناطق التي تحتاج التنمية في مختلف القطاعات.[5]

2-3 أنواع الحوافز الجبائية

يمكن تصنيف الحوافز الجبائية كما يلي:

2-3-1 الحوافز الجبائية المتعلقة بالاستثمار

يقسم التحفيز الجبائي المتعلق بالاستثمار إلى إعفاءات وتخفيضات جبائية، وإجراءات جبائية تقنية.

2-3-1-1 الإعفاء الجبائي

يأخذ الإعفاء الجبائي شكلين وهما:

- **إعفاء دائم:** حيث يتقيد المستثمر بمجموعة من الشروط الموضوعة من طرف الدولة بغية الاستفادة من الاعفاءات الدائمة مادام سبب الإعفاء قائما، فسقوط سبب الإعفاء يؤدى بالمستثمر إلى فقدان الإعفاء.[6]

- **إعفاء مؤقت:** ويتمثل في إعفاء لجزء من مكاسب المؤسسة، أو إعفاء كل المكاسب من نوع معين من الضرائب، وتختلف بداية حساب الإعفاء وفقا لما تقرره كل دولة. ويعتبر هذا النوع الأكثر شيوعا.[7]

2-3-1-2 التخفيض الجبائي

يتمثل التخفيض الجبائي في إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قانون الاستثمار أومن خلال النظام الجبائي المتضمن في قوانين المالية السنوية.[8]

يمكن تقسيم التخفيض الجبائي إلى نوعين:

- **التخفيض في معدل الضريبة:** ويتم ذلك من خلال تصميم جدول المعدلات الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المؤسسة. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المؤسسة، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المؤسسة، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية.[9]
- **التخفيض في الوعاء الخاضع للضريبة:** يعني ذلك عدم إخضاع جزء معين من الوعاء الخاضع للضريبة عند حسابها مثل إعفاء الشريحة الأولى من الشرائح الأربعة المذكورة في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من الخضوع للضريبة في الجزائر.

2-3-2 التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتشغيل والتصدير

يمكن أن تقدم التحفيزات الجبائية بهدف إنشاء مناصب شغل جديدة أو المحافظة على تلك المؤسسة، بالشكل الذي يلبي أهدافها الاقتصادية كتخفيف العبء الجبائي عليها من جهة. ومن جهة أخرى، أهدافا اجتماعية كالتخفيض من معدلات البطالة.

كما تلجأ معظم الدول إلى صياغة تشريعات جبائية تعمل على تدعيم نشاط التصدير الذي تقوم به المؤسسات، وذلك بمنح تحفيزات جبائية من أجل تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات المصدرة وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية.

ثانيا: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

فيما يلي تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومهامها

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضع تحت سلطة رئيس الحكومة، وتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[10]

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:[11]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كل مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

- تشجع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛ مع تقديم الاستشارة والمساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛

- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة عمومية تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل و/أو برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

يمكن للوكالة أن تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية للشباب ذوي المشاريع لتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع هياكل التكوين. والاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

3- أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تكمن أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق ما يلي:[12]

– تشجيع إنشاء النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وكل الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛

– تطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛

– تفعيل دور المؤسسة الصغيرة وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى؛

– التعزيز والاستغلال الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة؛

– تشجيع إنشاء النشاطات وتنمية روح المبادرة الفردية والإبداعية لدى الشباب.

4- أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تتمثل أهم الصناديق التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في:[13]

4-1 الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

تم إنشائه في 30 ديسمبر 1996، وهو مكلف بتمويل المشاريع لترقية تدعيم الشباب عن طريق منحهم قروض بدون فائدة. وذلك، لإتمام رأسمالهم الخاص بمشاريعهم. بالإضافة إلى القروض الممنوحة لهم من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

2-4 صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع

تم إنشاء الصندوق في 9 جوان 1998حسب المرسوم التنفيذي رقم 98-200، وتم تعديله وتكميله بالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 في 6 سبتمبر 2003. يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يتكفل بتغطية أخطار القروض المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، والموجهة للشباب أصحاب المشاريع.

ثالثا: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تتمثل صيغ التمويل، الإعانات المالية والتحفيزات الجبائية المقدمة في قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الشباب المستثمر فيما يلي:

1- صيغ التمويل المقترحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقدم وكالة دعم تشغيل الشباب نوعان من التمويل، تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي، وبعد التعديلات التي أدخلتها الحكومة على هذه التركيبة في اجتماعها بتاريخ 2011/02/22 والسارية المفعول أصبحت كما يلي:[14]

1-1 التمويل الثنائي

يوضح الجدول رقم(3) الموالي تركيبة الاستثمار حسب صيغة التمويل الثنائي:

الجدول رقم (3): صيغة التمويل الثنائي

مستوى الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من طرف الوكالة
أقل من 5.000.000دج	%71	%29
ما بين 5.000.001دج و10.000.000دج	%72	%28

Source : Guide fiscal du jeune promoteur d'investissement, Direction générale des impôts, ministère des finances, Alger, 2015, p: 07.

2-1 التمويل الثلاثي

يوضح الجدول الموالي تركيبة الاستثمار حسب صيغة التمويل الثلاثي:

الجدول رقم (4): هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة صغيرة في إطارالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مستوى الاستثمار	المساهمات الشخصية	القرض بدون فائدة من ANSEJ	القرض البنكي
أقل من 5.000.000 دج	% 01	% 29	% 70
ما بين 5.000.001 دج و10.000.000دج	% 02	% 28	% 70

Source : Guide fiscal du jeune promoteur d'investissement, Op.cit., 2015, p:08.

تتمثل طرق الاستثمار المشار إليها في الجداول السابقة وفقا لصيغتين في استثمار الإنشاء أو استثمار التوسعة للمؤسسة المصغرة، ويتمثل هذا الأخير في توسيع الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة الصغيرة المستفيدة من تمويل الوكالة عند إنشائها، وهذا بعد أن تكون قد مرت بمرحلة الاستغلال المحددة بثلاثة 3 سنوات.

دخلت الاستفادة من استثمار التوسعة حيز التطبيق إثر التعديلات الجديدة في نصوص الوكالة في سبتمبر2003، وللاستفادة من توسعة الاستثمار فإن ذلك يتطلب بالنسبة للمؤسسة المصغرة:

– تسديد على الأقل 70 % من القرض البنكي الممنوح لاستثمار الإنشاء بالنسبة للتمويل الثلاثي، إذا اختار صاحب المشروع نفس البنك الممول لاستثماره الأول، و70 % من القرض بدون فائدة الممنوح لاستثمار الإنشاء بالنسبة للتمويل الثنائي؛[15]

– الاستهلاك الكلي لفترة الإعفاءات الجبائية بالنسبة للمشروع والمحددة بثلاثة (03) سنوات بالنسبة للمناطق العامة، وستة (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة أي الهضاب العليا والجنوب؛

– تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة.

أما بالنسبة للتركيبة المالية لاستثمار التوسعة سواء كان التمويل ثنائي أو ثلاثي، فهي نفس التركيبات السابقة الذكر بالنسبة لتمويل استثمار الإنشاء سواء كان ثنائي أو ثلاثي.

نستنتج مما سبق، تمويلا لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقروض دون فائدة، أي قرض حسن، وهو قرض طويل المدى تمنحه الوكالة للمؤسسة المصغرة، ويكون معفًى من دفع الفوائد، ويتم تسديد القرض عادة خلال عشر سنوات، في الأول (5 سنوات لتسديد القرض البنكي) في حالة التمويل الثلاثي، ثم خمسة (5) سنوات لتسديد قرض الوكالة، أي عند إكمال تسديد القرض البنكي، يبدأ تسديد القرض بدون فائدة الخاص بالوكالة، مع فترة سماح أولية تقدر بثلاثة سنوات، أي أن مدة التسديد الإجمالية قد تصل إلى ثلاثة عشر(13) سنة. أما في حالة التمويل الثنائي فإن المقترض يبدأ بالتسديد مباشرة للوكالة.

كما تمنح الوكالة بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور سابقا، ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة للشباب المستثمر:

- قرض بدون فائدة يقدر بمبلغ 500.000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التكييف، الزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات؛
- قرض بدون فائدة يقدر بمبلغ 500.000 دج موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة؛
- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية، لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء، والخبراء والمحاسبين...الخ؛
- الاعفاء من نسبة الفائدة على القرض البنكي؛
- علاوة خاصة بالمشاريع ذات الميزة التكنولوجية، إذا كان المشروع يخص نشاط تقني مبتكر، فالوكالة تنسب لأصحاب المشاريع علاوة تستطيع أن تصل إلى 10% من تكلفة المشروع.

2- التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تمنح الوكالة محل الدراسة، مجموعة من التحفيزات الجبائية للأشخاص المستفيدين من القرض وذلك عبر مرحلتين :

2-1 مرحلة الانجاز

تمنح الوكالة خلال هذه المرحلة، الإعفاء من :[16]

- رسم نقل الملكية عن كل المشتريات أو المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
- الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

مع تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

2-2 مرحلة الاستغلال

تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية المؤهلون للاستفادة من دعم الوكالة من إعفاء كلي ولمدة ثلاثة (3) سنوات من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية الوحيدة (IRG أو IBS أوIFU) وTAP، وتمتد هذه المدة إلى 6 سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد أنشطتهم في المناطق التي يراد ترقيتها، كما يمتد إلى سنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (3) عمال مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة .[17]

كما تمنح تخفيضات للنشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الجبائي بحيث يكون هذا التخفيض على التوالي بالنسبة للسنوات الثلاثة 70 و 50 و 25%.[18]

وتستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية، النشاطات المذكورة سابقا التي استفادت من الإعفاء ولازالت جارية في السنوات المعنية بالتخفيض، دون إمكانية المطالبة باسترداد ما تم دفعه. كما تستفيد هذه المشاريع من الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات، والإعفاء كذلك من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.[19]

رابعا: تطور الحوافز الجبائية الممنوحة في طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بومرداس وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007- 2015)

يتضح الدور الفعال للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بومرداس في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم المالي التي توفره لهذه الأخيرة، بإضافة إلى أشكال التحفيزات الجبائية التي تضمنها لهذه المؤسسات. والتي تمنحها بذلك دفعا أكبر على التوسع، وتتيح لها فرص أكثر للتقليل من حجم البطالة بالولاية.

يبين الجدول رقم (5) الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة، وبالمقابل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2007-2015).

الجدول رقم (5): الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة للفترة (2007- 2015)

البيان السنة	الامتيازات الممنوحة حسب نوع الضريبة					مجموع الامتيازات الممنوحة	عدد PME	مناصب الشغل
	TVA	TAP	IBS	IRG	V.F			
2007	148605235	8337396	1703304	704330	21600	**159371865**	**212**	**617**
2008	133736552	3914366	486393	380612	/	**138517923**	**306**	**751**
2009	122696463	21810403	477634	/	/	**144984505**	**456**	**1115**

995	**402**	**308756503**	/	1141718	2022832	4876801	300715152	**2010**
1046	**944**	**444178029**	/	75884	1162258	2997997	439941890	**2011**
2833	**1193**	**1003775505**	/	/	1852347	22350333	979572825	**2012**
2221	**948**	**751111187**	/	4805712	5744302	11860076	725928923	**2013**
1284	**534**	**830616583**	/	4805712	1707925	11620791	812482155	**2014**
877	**342**	**477454757**	/	/	14252449	9389749	453812559	**2015**

المصدر: معطيات متحصل عليها من نزل المالية لولاية بومرداس.

من خلال الإحصائيات المتحصل عليها في ولاية بومرداس، والخاص بحجم التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وحجم المؤسسات المنشأة في إطارها، يمكن استنتاج أثر هذه التحفيزات على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ما تساهم به من زيادة في عدد مناصب الشغل بالولاية خلال هذه الفترة.

يلاحظ خلال الفترة (2007- 2015) بتميزها بنوع من التذبذب في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، وحجم الإعفاءات الممنوحة لها، وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة من سنة لأخرى، فهي ترتفع في السنوات الأولى من (2007- 2009) ثم تنخفض قليلا سنة 2010، لترتفع من جديد خلال الفترة (2011- 2012)، ثم تنخفض في نهاية النهاية خلال السنوات الأخيرة (2013-2015).

البداية من سنة 2007 أين تم تسجيل استحداث 212 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مع حجم إعفاءات جبائية قدر بمبلغ 159.371.865دج، وكانت تشمل هذه الأخيرة كل من TVAو IBS وIRG و VF التي تم إلغائها بعد هذه السنة، كما تم تسجيل فتح 617 منصب عمل من طرف هذه المؤسسات.

أما في سنة 2008، فيلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجل ارتفاعا قدر بـنسبة 44,34% مقارنة بسنة 2007، أما عن حجم الإعفاءات الممنوحة خلال هذه السنة فقد عرفت انخفاضا نسبيا قدر بنسبة 13,08% مقارنة بنفس السنة نظرا للانخفاض في قيمة الإعفاءات من TVAو TAP وIBS

وIRG، والتي كانت ناتجة من كون أن معظم الأنشطة المستفيدة من الإعفاء الجبائي لهذه السنة كانت صغيرة ذات رأس مال متواضع ولا تحتاج إلى معدات ضخمة باهظة الثمن في نشاطها، كما أن أرباحها أو مداخيلها كانت ضئيلة نسبيا. إلا أن ذلك، لا يعفي الدور الذي لعبته هذه التحفيزات في تشجيع هذه المؤسسات على فتح مناصب عمل جديدة وذلك ما يظهر جليا من خلال الزيادة المسجلة في عدد مناصب العمل خلال هذه السنة والتي بلغت 134 منصب جديد مقارنة بسنة 2007.

وفي سنة 2009، يلاحظ وجود ارتفاع في قيمة الإعفاءات الجبائية بنسبة 4,67% مقارنة بسنة 2008، ورافق ذلك زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، حيث قدرت نسبة الزيادة فيها 49,02%، فساهم ذلك في الرفع من مناصب العمل لتصل إلى 1.115 منصب أي بزيادة تقدر بنسبة 48,46% مقارنة بالعام الذي سبقه، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى القافلة التحسيسية التي جابتها الوكالة في جميع بلديات ولاية بومرداس المقدرة بعدد32 بلدية، بما فيها المناطق النائية من أجل عرض نشاطها لدى الشباب الراغب في الاستثمار واطلاعهم على مختلف أشكال الدعم الذي تقدمه بما فيه مختلف أنواع التحفيزات الجبائية التي تمنحها للمستثمر في حالة إنشاءه لمؤسسة صغيرة أو متوسطة في إطارها، والتي تخفف عليه أعباء المشروع خاصة في مرحلة انطلاقه مما يسمح له بالاستمرار والتوسع مستقبلا.

أما عن سنة 2010، فالملاحظ فيها حدوث انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة. وذلك، بنسبة 11,84% مقارنة بسنة 2009، وقد صاحب ذلك انخفاض في عدد مناصب العمل المستحدثة بنسبة تقارب 10,76%، أما بالنسبة لقيمة الإعفاءات الجبائية الممنوحة فقد سجلت ارتفاعا بمعدل 43,86 % مقارنة بالسنة الماضية، ويرجع ذلك للارتفاع في قيمة الإعفاء من TVAو IBSوIRG، والذي يعود تفسيره حسب مصدر من مفتشية الضرائب إلى كون أن غالبية المؤسسات الناشطة خلال هذه السنة تطلبت أنشطتها معدات وتجهيزات باهظة الثمن في مرحلة انطلاقها، وهذا ما جعل مبلغ TVAمرتفع بهذا الشكل، كما أنها تمكنت من تحقيق أرباح ومداخيل مرتفعة وهذا ما انعكس على مبلغ الإعفاء من IBS وIRG الذي يكون مستحق في الأصل على مقدار الأرباح أو المداخيل المحققة.

ومع بداية سنة 2011 عادت وتيرة إنشاء المؤسسات في الولاية إلى الارتفاع أكثر ليبلغ عددها 944 مؤسسة وهو ما يعادل زيادة نسبتها 134,83% مقارنة مع عام 2010، بما يعني إنشاء أكثر من ضعف عدد المؤسسات لتلك السنة، وقد استفادة هذه الزيادة في عدد المؤسسات من زيادة في حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة مقارنة بالسنة الماضية وذلك بنسبة 43,86% مما شجع هذه المؤسسات على استغلال الوفرات الجبائية المتاحة لها من خلال عدم دفعها للمستحقات في فتح مناصب عمل جديدة وهو ما تحقق خلال هذه السنة، أين تم تسجيل ارتفاع في عدد مناصب العمل المستحدثة بحجم 1.046 منصب، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2012 مع ازدياد وعي الشباب بأهمية التحفيزات الجبائية الممنوحة في دعم استمرارية ونجاح مشاريعهم الاستثمارية، وكان لذلك الأثر على زيادة إقبالهم على الوكالة للحصول على الدعم المالي اللازم لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وظهرت نتائج ذلك من خلال الزيادة الملحوظة في عدد المؤسسات المنشئة خلال هذه السنة والتي وصلت إلى 1.193 مؤسسة، بما يعادل نسبة زيادة تصل إلى 26,37% مقارنة بعام 2011، مع ارتفاع قدرة هذه المؤسسات على استحداث مناصب عمل جديدة قدرت بـعدد2.833 منصب جديد وبزيادة مقدرة بـنسبة 170,84%، وهي زيادة معتبرة جدا إذا ما قورنت بالعام الماضي وبجميع السنوات السابقة.

ويمكن إرجاع سبب هذه التطورات في عدد المؤسسات وحجم مناصب العمل بالأخص لهذه السنة إلى مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برامجها التنموية والتي كانت تحث من خلالها على تعزيز التحفيز على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال تخفيف الأعباء التي تقع على أرباب العمل بما يشجعهم على توظيف الشباب طالبي الشغل، بالإضافة إلى إنشاء ضريبة تدريجية للمؤسسات الصغيرة المستحدثة في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب وغيرها من الوكالات. حيث تستفيد المؤسسات المصغرة بعد فترة الإعفاء من تخفيضات جبائية تصل إلى 70%. ويضاف إلى ذلك من إجراءات حث الدولة لمختلف وكالات دعم هذه المؤسسات ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الرفع من حجم التسهيلات المالية الممنوحة لها من خلال الرفع من قيمة التمويل وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية لصاحب

المؤسسة في تمويل إنشاء مؤسسته إلى غيرها من الإجراءات التي كان لها الأثر الواضح في نمو عدد المؤسسات وبالتالي نمو عدد مناصب الشغل فيها.

وبوصول سنة 2013 انقلبت الموازين، حيث أخذ عدد المؤسسات المنشأة في الانخفاض وبلغت نسبة هذا الانخفاض 20,12% مقارنة بسنة 2012 وتبع ذلك انخفاض في عدد مناصب العمل بنسبة 21,60% مقارنة بنفس السنة، ولم يتوقف التراجع هنا، فقد استمر خلال سنتي 2014 و2015، إذ عرفت كل منهما تدني في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة ومعها عدد مناصب العمل، وكان التدني أكثر في سنة 2014، حيث بلغت نسبته 43,67% فيما يخص عدد المؤسسات و35,95% في ما يخص مناصب العمل وذلك بالمقارنة مع سنة 2013.

كما يلاحظ تذبذب خلال الفترة (2013- 2015) في قيمة الإعفاءات الجبائية، وذلك لارتباطها بحركية النشاط الاقتصادي للمؤسسات المستفيدة منها بالولاية. وقد فسر التراجع في معطيات هذه الفترة إلى التدابير التي اتخذتها الوكالة لدعم وتشغيل الشباب بالولاية من خلال تشديدها لشروط الاستفادة من الدعم الذي تقدمه لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، سعيا منها بذلك إلى التركيز على إنعاش القطاعات ذات الوزن الثقيل في الاقتصاد والتي تمكن من إحداث تنمية أكبر في الولاية كالقطاع الصناعي والقطاع الفلاحي والتي كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشط فيهما ضئيل نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى كقطاع الخدمات مثلا، فهي تهدف من خلال هذه الاجراءات على مساعدة الشباب المؤهل على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات كفاءة وفعالية أكبر وذات قدرة على استيعاب حجم أكبر من اليد العاملة العاطلة بالولاية.

الخاتمة

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى الهياكل المنشئة بغرض دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة مناصب الشغل المحدثة. حتى تقوم الوكالة بمهامها، وُكل لها تسيير مختلف طرق التمويل التي تم دراستها والحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما يعتبر التحفيز الجبائي من المساعدات المالية غير المباشرة، والتي تمنحها الدولة ضمن سياستها الجبائية الموجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين على شرط التزامهم بشروط محددة مسبقا، وتكمن أهدافه أساسا في تنمية الاستثمار، زيادة إيرادات خزينة الدولة، توفير مناصب شغل، تحصيل إيرادات إضافية مرتبطة بتطوير الصادرات.

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى عرض بعض الاقتراحات والتي نلخصها فيما يلي:

- تقديم حوافز جبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون سواها، والعمل على استقرارها لأطول فترة ممكنة، ليتم بذلك معرفة الأثر الذي يخلفه التحفيز الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد؛
- ضرورة العمل على إعلام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبصفة مستمرة والدورية بكل التشريعات الجبائية وتحليلها من أجل الاستفادة قدر المستطاع من المزايا الممنوحة؛
- ضرورة استغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع المزايا الجبائية الممنوحة، وخاصة الإجراءات التقنية منها لما لها من عوائد مهمة تعود عليها. خاصة في الجانب التمويلي والوفرات المالية المعتبرة التي يمكن أن تستغل من طرف هذا النوع من المؤسسات.

1- قائمة الهوامش

[1] توفيق عبد الرحيم ويوسف حسن، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى،2002، ص: 16.

[2]Pierre Celier,"Définition des PME en Maroc et en Europe", www.enset-media.ac.ma/cpa/definition_pme_mroc_et_ europe.htm, document mise en ligne le 05/04/2004, consulté le 11/11/2016.

[3] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 117.

[4] محمد حمو ومنور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص: 216.

[5] نفس المرجع أعلاه، ص: 217.

[6] عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها وتطبيقاتها العلمية دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص: 125.

[7] الزين منصوري،تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص: 211.

[8] عبد المجيد قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر2001، ص: 03.

[9] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 246.

[10] المادة 2 و3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

[11] المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مرجع سبق ذكره.

[12] عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر،2007 ص41.

[13] بن يعقوب الطاهر، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2013 ، ص ص: 11-12.

[14]Guide fiscal du jeune promoteur d'investissement, Direction générale des impôts, ministère des finances, Alger, 2015, p: 07.

[15] سليمان ناصر، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن دراسة تقييمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي

شامل، "تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011 ص:09.

[16] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، نوفمبر 2015، ص ص:01-02.

[17] بالنسبة لـ ANSEJ، ANGEM ، CNAC وفيما يخص الإعفاءات في مرحلة الاستغلال التي تتعلق بما يلي:

- IBS، المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016.
- IRG، نفس المرجع السابق، المادة 13، ص: 18.
- IFU، نفس المرجع السابق، المادة 282 مكرر6، ص: 128.
- TAP، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية ،الجزائر،2014.، ص: 13

[18] مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، نوفمبر2016، ص ص: 20-21.

[19] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مرجع سبق ذكره، نوفمبر 2015، ص: 02.

قائمة المراجع

1- الزين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

2- بن يعقوب الطاهر، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر، 2013.

3- توفيق عبد الرحيم ويوسف حسن، إدارة المشروعات التجارية الصغيرة، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

4- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

5- سليمان ناصر، تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن دراسة تقييمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل، "تعزيز الخدمات المالية الإسلامية للمؤسسات المتناهية الصغر"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

6- عبد الأمير شمس الدين، الضرائب أسسها وتطبيقاتها العلمية دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

7- عبد المجيد قدي، السياسية الجبائية وتأهيل المؤسسة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سطيف، يومي 29 و30 أكتوبر 2001.
8- عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر،2007.
9- محمد حمو ومنور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
10- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
11- مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، نوفمبر2016.
12- منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بومرداس، 2015.
13- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، العدد: 77.
14- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996.
15- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2016.
16-Guide fiscal du jeune promoteur d'investissement, Direction générale des impôts, ministère des finances, Alger, 2015.
17-Pierre Celier, Définition des PME en Maroc et en Europe, www.enset-media.ac.ma/cpa/definition_pme_mroc_et_europe.htm, document mise en ligne le 05/04/2004, consulté le 11/11/2016